

شركة الكهرباء الأردنية المساهمة العامة المحدودة

الرقم : ٣٢٧٧ / ٣٦

التاريخ : ٢٠١١ / ٤ / ١٩

ASSEMBLY DECISION - JOEP - 2014/2011

معالي رئيس هيئة الأوراق المالية الاكرم

تحية طيبة وبعد ،،

نرفق لكم بطيه نسخه من محضر اجتماع الهيئة العامة العادي المنعقد بتاريخ ٢٠١١/٤/٧ وذلك بعد توقيعه حسب الاصول .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،،

ايمن ابو شنب
المدير المالي / مدير تنفيذي

هيئة الأوراق المالية الادارة الإدارية الديوان
٢٠ نيسان ٢٠١١
٤٢٤٥
الرقم المتسلسل : ٤٢٤٥
رقم الملف : ١٢٠ / ١٧ / ١٤٢٥
الجهة المختصة : ١٢٠ / ١٧ / ١٤٢٥

امضاء

الانتهى

البورصة

٤/٢٠

(١١)

شركة الكهرباء الاردنية المساهمة العامة المحدودة/عمان
محضر اجتماع الهيئة العامة العادي لمساهمي الشركة
المنعقد في تمام الساعة الخامسة من مساء يوم الخميس الموافق ٢٠١١/٠٤/٠٧

=====

عقدت الهيئة العامة للمساهمين اجتماعها السنوي العادي في تمام الساعة الخامسة من مساء يوم الخميس الموافق ٢٠١١/٠٤/٠٧ في قاعة الاحتفالات بمدارس الكلية العلمية الإسلامية برئاسة السيد عصام "محمد علي" مدير رئيس مجلس الادارة وقد حضر الجلسة السيد نضال الصدر مندوبا عن عطوفة مراقب الشركات بوزارة الصناعة والتجارة وعدد من زملائه من موظفي دائرة مراقبة الشركات وبحضور كامل اعضاء مجلس الادارة السادة مروان ماضي، فارس المعشر، وفاء الدجاني، بخيت البخيت، المهندس عثمان بدير، المهندس مروان بشناق، ياسين التلهوني، الدكتور نواف عبيدات ممثل الحكومة، المهندس فلاح العموش ممثل البلديات وزهير الحلاق ممثل المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي كما حضر الاجتماع مدقق حسابات الشركة السادة طلال ابو غزاله وشركاه .

في بداية الجلسة قال الرئيس ارحب بكم جميعا وارجو من عطوفة مندوب مراقب الشركات بيان قانونية الجلسة .

مندوب مراقب الشركات:- باسمي شخصيا ونيابة عن زملائي موظفي دائرة مراقبة الشركات يسرني حضور اجتماع الهيئة العامة العادي السنوي لشركة الكهرباء الاردنية حيث حضر هذا الاجتماع (٥١) مساهما من اصل (١٧٦٠٠) مساهما يحملون اسهما بالاصالة (٢٠,٨٠٠,٨٥١) سهما واسهما بالوكالة (٣٦,٥٣٨,٠٢٦) سهما وبذلك يصبح عدد الاسهم الممثلة في الاجتماع (٥٧,٣٣٨,٨٧٧) سهما من اصل رأسمال الشركة المكتتب به والمدفوع والبالغ (٧٥,٦٠٠,٠٠٠) دينار/سهم أي بنسبة (٧٥,٨٤%) من رأسمال الشركة ، كما حضر النصاب القانوني من السادة اعضاء مجلس الادارة والسادة مدققو حسابات الشركة وتم توجيه الدعوات للسادة المساهمين ، كما تم النشر بوسائل الاعلان عن الاجتماع بما يتفق واحكام قانون الشركات، وبذلك تعتبر الجلسة قانونية وكل ما يترتب عليها من أمور يعتبر قانونيا وفق احكام المادة ١٨٣ من قانون الشركات ولهذا أرجو من السيد الرئيس تعيين كاتب للجلسة ومراقبين اثنين لقرز وجمع الاصوات .

السيد الرئيس:- كما سمعتم ايها الاخوة بان النصاب لهذا الاجتماع قانوني، وبالإصالة عن نفسي ونيابة عن زملائي ارحب بعطوفة مندوب مراقب الشركات وزملائي الكرام كما ارحب بمندوب عطوفة محافظ العاصمة ومستشاري الشركة القانونيين ومندوب مدقق حسابات الشركة واستنادا للصلاحيات المخولة الي اعين السيد عزت جوخدار امين سر مجلس الادارة كاتبا للجلسة والدكتور عبد الله المالكي والمهندس زهير بركات مراقبين لقرز الاصوات ان لزم الامر.

ولنبدأ بالبند الاول من جدول الاعمال وهو تلاوة وقائع اجتماع الهيئة العامة السابق فاقترح عدد من المساهمين عدم تلاوته والاكتفاء بعرض ملخص لقرارات الاجتماع السابق حيث قام كاتب الجلسة امين سر مجلس الادارة السيد عزت جوخدار بعرض الملخص المطلوب، ثم اقترح الرئيس تاجيل بحث البند الثاني لمناقشته مع الميزانية بعد ان يقوم مدقق حسابات الشركة بتلاوة تقريره حيث قام السيد ستيف كرادشه مندوب السادة شركة طلال ابو غزاله وشركاه بقراءة التقرير المعد لهذه الغاية ولم يبد اي من الحضور ملاحظة عليه ثم طلب الرئيس البدء بمناقشة تقرير مجلس الادارة والميزانية

المساهم السيد زهير يركسات :- ارجو ان اقدم الشكر للسادة رئيس واعضاء مجلس الادارة وإدارة الشركة على جهودهم في خدمة هذه الشركة وامل ان يتم بذل المزيد من الجهد لتحقيق الارياح المناسبة حتى لا تضطر الشركة الى الاستمرار في الاستدانة من الاحتياطي الاجباري كما اود الاستفسار عن نسبة الفقد الكهربائي حيث لم يتم ذكر نسبة الفقد هذا العام وما هي الجهود التي تبذل مع الجهات الرسمية لمعالجة هذا الموضوع كما اود الاستفسار ايضا عن المدة التي سيتم خلالها تطبيق توصيات المستشار العالمي (PB POWER) وموضوع انشاء شركة الاتصالات .

السيد الرئيس :- بالنسبة للارياح فان الشركة تجري اتصالات بصفة مستمرة مع هيئة تنظيم قطاع الكهرباء لتعديل التعرفة الكهربائية واسعار الشراء للطاقة الكهربائية اذ ان الشركة ترى ان اسعار البيع والشراء بالنسبة للشركة غير ملائمة ولهذا نسعى دائما للوصول الى تعرفة افضل الا اننا لم نوفق حتى الان ونأمل ان تسفر مباحثاتنا مع الجهات المعنية لتحسين الارياح ونرجو ان نحقق هذا العام نسبة افضل ان شاء الله، كما ارجو من السيد المدير العام الاجابة عن موضوع الفقد الكهربائي.

المدير العام :- بالنسبة للفقد الكهربائي فقد تمت الاشارة الى هذا الموضوع في كلمة السيد رئيس مجلس الادارة من التقرير حيث كانت نسبة الفقد في الطاقة الكهربائية سنة ٢٠٠٩ بحدود (١٤,٢٧%) بينما بلغت نسبة الفاقد في عام ٢٠١٠ في حدود (١٣,١١%) هذا بالرغم من ان نسبة النمو في الطاقة الكهربائية بين العامين ٢٠٠٨ و٢٠٠٩ بلغت (٥,٩٤%) بينما بلغت هذه النسبة بين العامين ٢٠٠٩ و٢٠١٠ (٦,١٢%) لهذا فانه من الصعب تخفيض نسبة الفقد الكهربائي في ظل وجود استمرارية في نسبة النمو في الطاقة الكهربائية ومع ذلك حققت الشركة تخفيضاً في نسبة الفقد الكهربائي هذا العام في حدود ما نسبته (١,١٦%) وهذا يعني توفير مبلغ بحدود (٥) ملايين دينار

ضمن منهجية معينة ووفق تصور لبعض الديون علما بان الشركة لا تقوم عادة باعدام اية مبالغ مستحقة على اي من المشتركين وكما تلاحظون باننا نتابع تحصيل هذه الذمم حيث اعتمدت الشركة مؤخرا مكتبا قانونيا لتحصيل الذمم وقد بدأ هذا المكتب بمطالبة بعض الجهات بذمم مستحقة منذ عدة سنوات وهذا المخصص يدرس سنويا ويعدل بمعرفة مدقق حسابات الشركة .

اما بالنسبة لموضوع مخصص مكافأة نهاية الخدمة فان الشركة تقوم باحتساب مكافأة نهاية الخدمة في نهاية العام، ولكن هذا المبلغ لا يستحق على الفور وإنما عند انتهاء خدمة الموظف وقد اتخذ مجلس الادارة قرارا مهما وهو ان يتم صرف دفعات على حساب التعويض ولهذا نحن سنكون خلال سنتين قد قللنا الفارق الموجود الذي زاد نتيجة اقرار كادر جديد للموظفين بالإضافة الى صرف راتب الخامس عشر الذي اقر مؤخرا وذلك كون الشركة تقوم حالياً بصرف دفعات على حساب التعويض بواقع ٣٥% من رصيد التعويضات لكل من تنطبق عليه الشروط.

السيد الرئيس:- بالنسبة لتحفظ مدقق الحسابات حول تعويض نهاية الخدمة فإنه وحسب الأرقام يجب ان يكون المبلغ المرصود حوالي (١٣,٥) مليون دينار بينما نحن رصدنا حوالي (١٠) ملايين دينار وفي رأينا ان هذا المبلغ يكفي.

المهندس فهد سحوي:- اود ان اسأل عن القيمة الدفترية للسهم هل هي قيمة عادلة أم هي القيمة الاساسية للسهم.

السيد الرئيس:- القيمة الدفترية للسهم لا تتغير اما الذي يتغير فهو سعر السوق.

المساهم احمد صالح:- ارجو ان استفسر عن سبب تراجع الايرادات الاخرى للشركة كما اود ان استفسر عن نتائج الربع الاول من هذه السنة.

السيد الرئيس:- ارجو من المدير المالي ايضاح هذا الموضوع.

المدير المالي:- الايرادات الاخرى انخفضت من ٩ ملايين الى ٦ ملايين ويرجع سبب ذلك الى قيد المبالغ المتعلقة ببعض المشاريع على حساب الذمم الى حين استكمال تنفيذ تلك المشاريع الخاصة باتشاء الاتفاق وازالة البنية التحتية وتوسعة الطرق وبيان نتيجة عملية التنفيذ سواء كانت ربحاً او خسارة، اما بالنسبة لنتائج الربع الاول فهي الان في طور الاعداد.

السيد ايمن ابو شنب

الكثيرة التي ذكرتها فما اشرت اليه انما هو عبارة عن موجودات كلها صرفت على المشاريع، كما ان امانات المشتركين ليست سوى مساهمات صرفت على المشاريع والتمديدات الكهربائية ايضا اما تامينات المشتركين فهي مقابل ما يتم استهلاكه في عقارات ومنازل المشتركين لفترة قد تصل الى الشهرين، اما بالنسبة للقروض البالغة (٨٥) مليون دينار فهي قروض تمويلية لاستخدامها في عمليات التشغيل لتعزيز رأس المال العامل وقد حصلنا على هذه القروض لان التعرفة المعمول بها حاليا غير مناسبة ولا تترك مجالا ملائما للربح ولتمويل توسعات الشركة ومشاريعها، وهذا مما يجعلنا في خلاف مع الحكومة، اما بخصوص الاحتياطي الاجباري فارجو ان اوضح ان راسمال الشركة كان لسنوات طويلة (٩) ملايين دينار وكانت الحكومة ترفض رفع رأس المال ولم يتغير هذا الامر الا في السنوات القليلة الماضية وبالتالي ظل الاحتياطي الاجباري قليلا ولم يتجمع لدينا مبالغ كبيرة، اما بالنسبة للاستدانة من الاحتياطي الاجباري لتأمين نسبة الحد الأدنى من الارباح التي حددها الامتياز فهو اجراء قانوني وبالنسبة للزيادة في المصاريف التشغيلية فالبعض منها يعود للمطالب العمالية المتزايدة وقد اضطرت الشركة هذا العام لمنح الموظفين امتيازات اضافية جديدة تبلغ كلفتها حوالي (٢) مليون دينار في السنة.

الدكتور عبد الله المالكي: لقد فوجئت بان الشركة تستدين من الاحتياطي الاجباري والسؤال كيف تضطر شركة تعمل منفردة في سوق حر الى حد ما وفي ظل طلب متنام للكهرباء و تعجز عن تأمين نسبة الحد الأدنى من الارباح وإن هذا الاخفاق يجب ان يكون في تقديري جرس انذار للحكومة ولادارة الشركة على حد سواء فعلى الحكومة ان تعيد النظر في التعرفة الكهربائية بالحد الأدنى اللازم لكي تبقى الشركة قادرة على الحياة، وعلى ادارة الشركة ان تتدبر امرها بطرق اخرى لخفض المصاريف لان استمرار هذا الامر يهدد مصير الشركة ولهذا لابد من تعديل اسعار التعرفة واذا كان هناك ما يحصل دون تعديل التعرفة فلا بد من ترك الحرية للشركة في تحديد عمولاتها اسوة بالبنوك، والسؤال الثاني هو متى تستكمل الشركة زيادة راسمالها المصرح به، كما ارجو الاستفسار عن ارض ام الكندم و موضوع فلس الريف.

السيد الرئيس: ارجو ان اوضح اتنا وكما اسلفت قبل قليل تضطر للاستدانة من الاحتياطي الاجباري حتى تتمكن من توزيع نسبة الحد الأدنى من الارباح حسب قانون الامتياز وذلك لان الايراد الناتج عن التعرفة لا يكفي وكذلك لان نظام تكاليف الخدمات يساهم في زيادة نفقات الشركة التشغيلية (نفقات تمويل بنكية) حيث تم تخفيض هذا النظام بنسبة ٢٥% قبل سنتين اضافة الى اتنا لا نستطيع ان نفرض فلساً واحداً على

المستركين الا بموافقة هيئة تنظيم قطاع الكهرباء، ووضع الشركة يختلف عن البنوك العاملة في المملكة، اما بالنسبة للفاقد فارجو ان يوضح المدير العام ذلك.

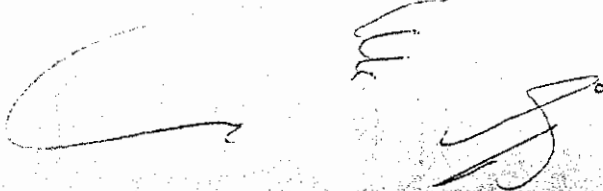
المدير العام:-
المهندس مروان بشناق
بالنسبة للفاقد الكهربائي فهناك جزء منه غير فني لا حيلة للشركة به وهو موضوع العبث واستجرار الطاقة بطرق غير مشروعة فبالرغم من انه عقدت عدة اجتماعات مع الجهات المعنية الا اننا لم نجد تعاونا كافيا يحول دون استمرار وقوع هذا الامر، اضافة الى انه لا بد من تعديل بعض القوانين والانتظمة لكي تتمكن الشركة من السيطرة على موضوع الفاقد غير الفني بما يتلاءم مع نمو الاحمال الكثيف في خطوط الشركة لاسيما فيما يتعلق بتغيير خطوط الشركة التي تعمل على جهد ٣٣ الف فولت حيث اصبح هذا الجهد لا يتلاءم مع احمال مدينة كبرى مثل عمان والزرقاء والمدن الصناعية الاخرى فلا بد من قيام جهد مشترك يعالج هذه المشكلة من جميع ابعادها.

السيد الرئيس:-
بالنسبة لتغطية راس المال المصرح به فان المدة المتبقية بموجب القانون تنتهي بعد بضعة اشهر والان نحن ندرس موضوع امكانية تمديد الفترة المتبقية وسوف نخاطب وزارة الصناعة والتجارة بهذا الشأن اما بخصوص ارض ام الكندم فقد حدث خلل عند تقسيمها الى دونات حيث لم يتم تحديد صفة الاستعمال اضافة الى ان امانة عمان اعتبرتها جزءا من الموروث الطبيعي .. ونحن الان على خلاف مع الامانة وستسعى للوصول الى حل واذا لم يتم الوصول الى حل يحفظ حقوق الشركة فسنقوم برفع دعوى ضد امانة عمان .. اما بخصوص فلس الريف فهو مشروع حكومي وقد نقلص كثيرا عما كان عليه في السابق ولكن قد يستمر العمل به ولكن بشكل محدود.

المساهم عامر الحديدي:-
اقترح ايجاد آلية يشترك فيها المواطنون لمعالجة موضوع الفاقد مقابل مكافأة رمزية اما بخصوص الذمم المترتبة على بعض الوزارات والجهات الحكومية فاقترح ان تقوم الشركة باجراء تقاص بين مستحقاتها وبين ما يترتب على تلك الجهات الحكومية من ذمم كما اود الاستفسار عن الديون المعدومة بالاضافة الى تحفظ مدقق الحسابات بالنسبة لمخصص مكافأة نهاية الخدمة.

السيد الرئيس:-
ارجو من السيد المدير المالي ايضاح الامر بالنسبة للديون المشكوك في تحصيلها وكذلك مخصص مكافأة نهاية الخدمة.

المدير المالي:-
السيد ايمن ابو شنتب
ما هو موجود في الميزانية ليس ديون مشكوك في تحصيلها وانما هو مخصص للديون المشكوك في تحصيلها عملا بمعايير المحاسبة الدولية حيث نلجا لوضع مخصص



وبعد ذلك اقترح عدد من المساهمين اغلاق باب المناقشة لتقرير مجلس الادارة والميزانية العامة والمصادقة عليهما فوافق الحضور على ذلك بالاجماع كما وافق الحضور على اخلاء طرف مجلس الادارة من المسؤولية عن السنة المنتهية في ٢٠١٠/١٢/٣١ ضمن القانون. ثم قال الرئيس ببناء على توصية لجنة التدقيق فان مجلس الادارة ينسب ترشيح السادة طلال ابو غزالة وشركاه كمدققين لحسابات الشركة للسنة المالية ٢٠١١ وقد تم انتخابهم كمدققين لحسابات الشركة بالتركية كما تم تفويض مجلس الادارة بتحديد اتعايبهم ولم يتم طرح اي اقتراحات اخرى للمناقشة وبناء على اقتراح مجلس الادارة تمت المصادقة من الهيئة العامة على توزيع ما نسبته ٧,٥% من القيمة الاسمية للسهم كأرباح نقدية ثم قال الرئيس ان شيكات الارباح النقدية سيتم توزيعها على المساهمين في النصف الاول من شهر ايار القادم وقد جدد الرئيس الشكر للحضور وتمنى للجميع وللشركة استمرار التقدم والتوفيق.

وعليه ختمت الجلسة ...

رئيس المجلس
عصام بديسر

مندوب مراقب الشركات
نضال الصدر

كاتب الجلسة
عزت جوخدار